واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية

الحلقة السادسة عشر / اكتوبر 2009

المحتويات

مقدمة 3
الفصل الأول: البحرين 3
أولاً: المراة والانتخابات 3
ثانياً: تقارير ودراسات 3
الفصل الثاني: العراق 4
الفصل الثالث: الأردن 4
أولاً: المرأة والوظائف الحكومية 4
ثانياً: المرأة والعنف 4
ثالثاً: تقارير ودراسات 5
الفصل الرابع: الكويت 5
أولاً: المرأة والسلطة التشريعية 5
ثانياً: المرأة والحقوق المدنية 5
الفصل الخامس: المغرب 6
* المرأة والانتخابات 6
الفصل السادس: السعودية 6
أولاً: المرأة والانتخابات 6
ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية 6
ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي 6
رابعاً: المرأة والتعليم 7
خامساً: تقارير ودراسات 7
الفصل السابع: تونس 7
أولاً: المرأة والانتخابات 7
ثانياً: المرأة والحقوق المدنية 8
ثالثاً: تقارير ودراسات 8
الفصل الثامن: الامارات 8
* المرأة والسلطة التشريعية 8

مقدمة

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

ضمت الحلقة السادسة عشر من سلسلة حلقات (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية) تسعة فصول، عنيت برصد الاحداث والمستجدات خلال تشرين أول/أكتوبر2009، التي من شأنها التأثير في واقع تمكين المرأة العربية سياسياً وتسهم في وصولها الى مراكز صنع القرار، وشملت الحلقة المستجدات في كل من: (البحرين، العراق، الاردن، الكويت، المغرب، السعودية، تونس، الامارات).

الفصل الأول، البحرين

أولاً: المراة والانتخابات

اختتمت "الورش التدريبية" ضمن البرنامج التدريبي الذي نظمته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين حول "تمكين المرأة البحرينية سياسيا" خلال الفترة 4 – 8 تشرين أول/أكتوبر 2009 بمقر المجلس.

وأتى البرنامج التدريبي ضمن إطار الاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية 2010 وتفعيلاً لدراسة " المرأة البحرينية في انتخابات 2006 – الفرص والتحديات" التي قام بها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى صعيد أخر، ضمت اول كتلة اعلنت عن ترشيح نفسها لانتخابات الغرفة التجارية البحرينية المقررة في 16 تشرين ثاني/ نوفمبر 2009، سيدتا اعمال هما (سلوى المؤيد وأحلام جناحي). وأطلقت الكتلة على نفسها "بناء المستقبل" وتشكلت بشكل اساسي من جمعية المقاولين مع جمعية سيدات الأعمال، ويتراسها رئيس جمعية المقاولين عيسى عبد الرحيم وتضم في عضويتها إبراهيم يوسف، سيد محمد العالي، محمد عبد الغفار الكوهجي، إضافة إلى عضوتين من جمعية سيدات الأعمال هما سلوى المؤيد وأحلام جناحي.

ثانياً: تقارير ودراسات

أشتمل تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي، الذي صدر مؤخراً، على مؤشر التنمية البشرية و"مؤشر التنمية المعتمد على الجنس"، والنظر فيهما معا، تشير الأرقام إلى نسبة التفاوت بين الجنسين، فكلما كانت نسبة "مؤشر التنمية المعتمد على الجنس" أعلى مقارنة بـ "مؤشر التنمية البشرية" كان

التفاوت بين الجنسين في مجال التنمية البشرية أقل. وتصل نسبة (مؤشر التنمية المعتمد على الجنس)/(مؤشر التنمية البشرية) في البحرين إلى 100 %.

وكانت مملكة البحرين تحتل مركز الريادة في منطقة الخليج في مجال التعليم، (وخاصة تعليم المرأة). وفي "قائمة القوة في البحرين 2009" التي نشرتها "ارابيان بيزنس" في أيلول/ سبتمبر2009، والتي كانت تضم الـ 50 شخصية الأكثر نفوذا في المملكة، تم تصنيف منى المؤيد، رئيسة جمعية سيدات الأعمال البحرينية، في المرتبة الرابعة. وتأسست الجمعية العام 2000 وأنيطت بها مهمة تطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين سيدات الأعمال في البحرين.

وبحسب ما اعلنه مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، فان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد صنف مملكة البحرين في المرتبة الرابعة بين 155 دولة من دول العالم لجهودها في بناء الكفاءات النسائي.

الفصل الثاني، العراق

*** المرأة والتمكين الاقتصادي**

أفتتح في مدينة النجف العراقية أول مصرف حكومي خاص بالنساء في خطوة تعد الأولى في العراق. رأسمال المصرف الحالي هو 50 مليار دينار عراقي(43.4 مليون دولار). سيخصص المصرف لتلبية احتياجات سيدات الأعمال بالمدينة من خلال ممارسة جميع الأنشطة المصرفية من استثمار وإيداع وإقراض. جميع العاملين في المصرف هن من النساء حتى المفتشات وذلك لخلق جو من الطمأنينة للمستفيدات من خدمات المصرف الذي قالت مديرته أميرة عيسى محمود انه افتتح بناء على طلب سيدات أعمال نجفيات (النجف).

الفصل الثالث، الأردن

أولاً: المرأة والوظائف الحكومية

اظهرت التشكيلات الادارية التي أعلن عنها وزير التربية والتعليم الدكتور (وليد المعاني) خلال تشرين أول/أكتوبر2009، وجودا لافتا للقطاع النسائي في اسناد وظائف ادارية قيادية كانت في معظمها حكرا على الذكور. وتسلمت النساء في قائمة التشكيلات التي شملت 21 مديرا اداريا وتعليميا، 7 مواقع في ادارات تعليمية وفنية. ويمثل ميدان التربية والتعليم بدايات مشاركة المرأة في سوق العمل لاعتبارات تتعلق بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع حيث ان ما نسبته 53% تقريبا من مجموع العاملات في المؤسسات بالمملكة يعملن في التربية والتعليم، الا انه لا يزال هناك تدن في مستوى وصول المرأة العاملة في التربية الى مراكز قيادية متقدمة.

ثانياً: المرأة والعنف

أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن (شبكة من الإعلاميين) لخلق مناخ ورأي عام مناصر لقضايا مجابهة العنف الأسري. وتشدد رسالة شبكة الإعلاميين الأردنيين للحماية من العنف الأسري، التي تم إشهارها برعاية العين (ليلى شرف) بالشراكة مع القطاع الخاص وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على تعزيز الجهود الوطنية لمناهضة العنف الأسري، وترسيخ ثقافة نبذ العنف في الأسرة الأردنية. وهدفت الشبكة إلى تجسيد آلية تشاركيه بين الإعلاميين الأردنيين والمؤسسات الوطنية الشريكة للمجلس الوطني في مجال

الحماية من العنف الأسري، إلى جانب تفعيل دور الإعلام في إثارة الوعي لدى الرأي العام، ورفع كفاءة الإعلاميين.

ثالثاً: تقارير ودراسات

إطلاق قاعدة بيانات مؤشرات المرأة الأردنية2008

أطلقت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن قاعدة بيانات مؤشرات المرأة الأردنية وهي قاعدة محدثة لغاية العام 2008. وقد اشتملت على مؤشرات التعليم، التعليم الجامعي، الصحة، الاجتماع، السياسة، الاقتصاد، القانون والزراعة. وقد تم تدعيم هذه المؤشرات بجداول توضيحية وأشكال بيانية بالإضافة إلى بيانات حول فجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين والذي يعكس واقع المرأة الاردنية مقارنة بواقع الرجل في هذه المجالات. وكشفت هذه المؤشرات أن تحسنا طفيفا حدث في وضع المرأة ومساهمتها بالتنمية. بيد أن الفجوة الجندرية (الفرق بين وضع الذكور والإناث اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبالتعليم)، تظهر أن مشاركة المرأة الأردنية في القوة العاملة أقل بكثير مما تفترضه معدلات الخصوبة والتعليم والتركيب العمري للإناث في الأردن، حيث تبلغ نسبة الإناث من مجموع السكان 5و48% مقابل 5و51% للذكور بفجوة جندرية 3%.

كما يشير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي الجندر إلى أن الأردن شارف على ردم الفجوة في مجالي التعليم والصحة، في حين ما زال متأخراً فيما يتعلق بمؤشري المشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي.

هذه النتائج ووفق مختصين في الاقتصاد، تظهر أن الأردن لم يستطع استغلال الطاقات البشرية التي استثمر فيها لعقود طويلة، ولم يستطع الوصول إلى (5و48%) من الشعب الأردني بطريقة مستدامة، ويراها المهتمون برفع مشاركة المرأة السياسية ودورها المجتمعي النبراس والهدي لهم في تعزيز البرامج وتأهيل المرأة والعمل على رفع الوعي المجتمعي بدورها في المجالات كافة.

الفصل الرابع: الكويت

أولاً: المرأة والسلطة التشريعية

ثبتت المحكمة الدستورية في الكويت في الاربعاء 28 تشرين أول/اكتوبر2009 عضوية النائبة (سلوى الجسار) التي نازعها على مقعدها المحامي (حمد المطر) المحسوب على الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) التي منيت بخسارة واسعة في انتخابات مجلس الامة في 16 أيار/مايو 2009.

ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

فصلت المحكمة الدستورية في الكويت يوم الاربعاء 28 تشرين أول/اكتوبر2009 في الطعن المقدم بشأن الضوابط الشرعية للباس النائبتين في مجلس الامة الكويتي (رولا دشتي وأسيل العوضي)، معتبرة أن الضوابط المشار إليها تتعلق بالإحتشام وعدم الإبتذال وليس إرتداء الحجاب.

وعلى صعيد متصل، أقرت لجنة شؤون المرأة في مجلس الامة الكويتي منتصف تشرين اول/اكتوبر 2009 ، مقترحا بزيادة اجازة الوضع من 60 الى 70 يوما، اضافة الى منحها اجازة لمدة 4 اشهر براتب كامل و6 اشهر بنصف راتب. كما وافقت على اعفاء الموظفة التي لديها طفل عمره اقل من سنتين من ساعة واحدة من الدوام للتفرغ للرضاعة الطبيعية، وألزمت المؤسسات الحكومية انشاء حضانات للاطفال في اماكن العمل لتسهل على الموظفة مراقبة طفلها.

وفي ذات السياق، حكمت أعلى سلطة قضائية في الكويت في 24 تشرين أول/أكتوبر2009، بتمكين المواطنة الكويتية من إصدار جواز السفر وتجديده من دون الحاجة إلى موافقة الزوج. وجاءت المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (15) من القانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم 105 لسنة 1994 وذلك فيما تضمنته من النص على انه «لا يجوز منح الزوجة جواز سفر مستقلا الا بموافقة الزوج»، في الدعوى التي اقامتها مواطنة وطفلاها ضد زوجها ووكيل وزارة الداخلية بصفته ووكيل وزارة الصحة بصفته ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية .

الفصل الخامس، المغرب

* المرأة والانتخابات

جرت انتخابات تجديد ثلث اعضاء مجلس المستشارين المغربي الجمعة 2 تشرين أول/اكتوبر2009، حيث تم انتخاب ثلاثة نساء ليرتفع بذلك عدد النساء في الغرفة الثانية للبرلمان، البالغ مجموع أعضائها 270 مستشارا، إلى ست مستشارات هن: لطيفة الزيوالي (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) برسم انتخاب هيئات غرف الصناعة التقليدية بمنطقة دكالة ــ عبدة، وسعاد لغماري (حزب القوات المواطنة) برسم انتخاب هيئة البلديات بمنطقة فاس ــ بولمان، وفريدة النعيمي (حزب البيئة والتنمية المستدامة)، برسم انتخاب البلديات بمنطقة الدار البيضاء الكبرى.

الفصل السادس، السعودية

أولاً: المرأة والانتخابات

أظهرت نتائج انتخابات الغرفة التجارية الصناعية بجدة فوز الدكتورة (لمى السليمان) بـ 557 صوتاً حيث جاءت بالمرتبة الثانية. وتعتبر (السليمان) اول امراة في المملكة العربية السعودية التي تصل إلى مجلس إدارة غرفة تجارية بالانتخاب مرتين متتاليتين، وهو انجاز غير مسبوق وصعب في ظل بعض العقبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية بسبب بعض العادات والتقاليد.

ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية

اعتمد مجلس الشورى السعودي 12 مستشارة سعودية غير متفرغة يحملن تخصصات متنوعة. يشار الى المجلس قد عين 6 مستشارات في 2006.

ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي

وجّه الامير "متعب بن عبدالعزيز" وزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية بدراسة زيادة فرص عمل المرأة في الأمانات والبلديات بما يتناسب مع طبيعتها وتغطية حاجة العمل من الوظائف النسائية.

وتستعد وزارة التجارة والصناعة السعودية لإصدار تصاريح (العمل من المنزل)، أسوة بتجربة دول الخليج المجاورة التي بدا بعضها التجربة بالفعل. وأشارت مديرة مركز سيدات الأعمال في الوزارة (أسماء المعجل)،

إلى قرب افتتاح مركز "بيت المرأة" في الرياض، الذي يضم وزارات التجارة والصناعة، والأحوال المدنية والعمل، والوزارات ذات العلاقة، ويشرف عليه مجلس الغرفة السعودية، لتسهيل مهمات النساء في استخراج الأوراق والتراخيص لمشاريعهن، من دون الحاجة إلى مراجعة أقسام الرجال.

رابعاً: المرأة والتعليم

اصدرت جريدة الرياض السعودية تقريراً عن تاريخ تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية. واشار التقرير فيما يتعلق بمستوى التحصيل العلمي الى ان هنالك 20 سعودية حاصلة على درجة الدكتوراة في مجال تقنية المعلومات موزعات كالتالي: 6 في جامعة الملك عبدالعزيز و 10 في جامعة الملك سعود و 2 في جامعة الأميرة نورة و2 في جامعة الأمير سلطان.

خامساً: تقارير ودراسات

علقت صحيفة الوطن السعودية الصادرة في 14 تشرين أول/اكتوبر 2009، على تقرير بعنوان (غالبية السعوديات غير مؤهلات للعمل في المدن الاقتصادية، التي يتوافر بها مليون ونصف المليون فرصة عمل)، وعزت ذلك إلى ضعف التجربة الميدانية والإدارية الشاملة، للمرأة السعودية في القطاعين العام والخاص، وهيمنة التخصصات النظرية، وحداثة تجربة العمل الإنتاجي، والقيادي للمرأة السعودية، وضعف برامج التقويم، وغياب استراتيجيات التقييم للعمل النسائي الإداري وغموضها.
وأشارت إلى أن هذه الدراسة تفتح ملفا أشمل، وهو ضرورة إيجاد برنامج وطني للقيادات النسائية، لتدريبهن وتأهيلهن للعمل القيادي، قبل المجازفة في تسليم المؤسسات أو الإدارات لإداريات أو أكاديميات، تتمحور تجربة بعضهن في رئاسة أقسام نسائية أو أكاديمية، بالرغم من وجود قيادات نسائية مميزة، شقت طريقها محليا وعالميا بمجهودات ذاتية بحتة.

الفصل السابع: تونس

أولاً: المرأة والانتخابات

بلغت نسبة النساء 30% في البرلمان التونسي2009 بعد التعديل الذي طال المجلة الانتخابية التونسية (قانون الانتخابات). ومثلت النساء المرشحات في الانتخابات التشريعية التونسية 2009، 18٪ من مجمل المترشحين في كل القائمات. واختلف حضورهن من حزب الى آخر حيث ضم حزب(الوحدة الشعبية)اكثر من 30 مرشحة من بينهن 3 نساء على راس لوائح المرشحين. كما بلغت النسبة عند التجمع الدستوري الديمقراطي 31٪ إذ ضمّت قائماته 50 امرأة من جملة 161 مترشحا.
يشار الى ان زعيمة (الحزب التقدمي الديمقراطي) المعارض (مي الجريبي) سبق وان اعلنت عن عزمها الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية 2009. لكن المجلس المركزي للحزب اعلن مع انطلاق الحملة الانتخابية مقاطعته للانتخابات التشريعية بسبب اسقاط 17 قائمة من قوائم الحزب الانتخابية.

ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

ضم المرصد الوطني للانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية 2009، وهو مرصد خولت له صلاحية مراقبة الانتخابات، 7 سيدات من اصل 27 عضواً، في حين ضم ذات المرصد في انتخابات 2004 ، 4 سيدات من اصل 14 عضواً.

ثالثاً: تقارير ودراسات

بينت السيدة (ليلى بن علي) زوجة الرئيس بن علي، رئيسة منظمة المرأة العربية خلال افتتاحية العدد الثاني من مجلة صوت المراة العربية تحت عنوان (مشاركة المرأة العربية في عملية التنمية رهان حضاري)، ان القوى العاملة النسائية العربية وان اقتربت من نصف القوى العاملة الاجمالية، الا انها تعاني من هدر وعدم استغلال لطاقاتها الانتاجية وتوظيفها بكل كفاءة حيث لم تتجاوز النسبة العامة للنشاط الاقتصادي في هذه القوى حسب العديد من الاحصائيات 9 % ، وتتراوح نسبة البطالة للمرأة العربية بين 20 و40 %.

واكدت ان مؤشرات التنمية البشرية تبرز ما بلغته المرأة التونسية من تطور مشيرة الى ان أكثر هذه المؤشرات دلالة تزايد حضورها في قطاعات الانتاج وتنامي دورها الاقتصادي اذ ارتقى معدل النساء من السكان النشيطين الى نسبة 27 %.

وتحدثت عن حضور المراة في كل المهن والوظائف بنسب مرتفعة مشيرة الى أن النساء يشكلن في سلك القضاء نسبة 29.9% وفي سلك المحاماة 42.5% والنساء الطبيبات 42 % والمدرسات في التعليم العالي 44.3 % الى جانب نجاحها في مجال ادارة الاعمال وبعث المشاريع ليتطور عدد النساء صاحبات المؤسسات الاقتصادية الى حوالي 18.000 امرأة الى جانب حضور المرأة في قطاعات المهن الحرة والفلاحة وغيرها والذي يعد بالالاف.

الفصل الثامن: الامارات

* المرأة والسلطة التشريعية

أثار اعضاء في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة ومراقبون جدلا حول أداء عضوات المجلس التسعة من اصل 40 عضواً على مدى السنوات الثلاث الماضية من عمر المجلس، إذ وصفوه بأنه "لم يكن مرضيا" ولم يقدمن من خلاله ما يخدم قضايا المرأة، وقد اظهرت وقائع الجلسات التي عقدت خلال تلك الفترة ضعفا في أداء العضوات بشكل عام مقارنة مع الاعضاء الرجال.

وفي المقابل، دافعت عضوة المجلس الوطني "فاطمة المري" عن دور النساء في المجلس وقالت إنه لا يمكن أن نقيم مشاركة المرأة من خلال تفاعلها في الجلسة فقط، لأن مشاركتها تدخل ضمن اللجان التي أثبتت دورها فيها، مشيرة إلى أن مشاركة المرأة في الجلسات لا يمكن أن تظهر بشكل جلي، بسبب قلة عددهن مقارنة مع الاعضاء الذكور.

ووفقاً لأرقام رصدتها صحيفة "الامارات اليوم" مستندة إلى مضابط جلسات الفصل التشريعي الرابع عشر في دور الانعقاد العادي (الأول والثاني والثالث) الذي عقدت خلاله 38 جلسة، اتضح أن إجمالي الاسئلة التي طرحها الأعضاء كافة في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث بلغت 80 سؤالاً، بلغت أسئلة العضوات منها تسعة، أي بواقع سؤال لكل أربع جلسات ، فيما وجه الأعضاء الذكور 71 سؤالاً.